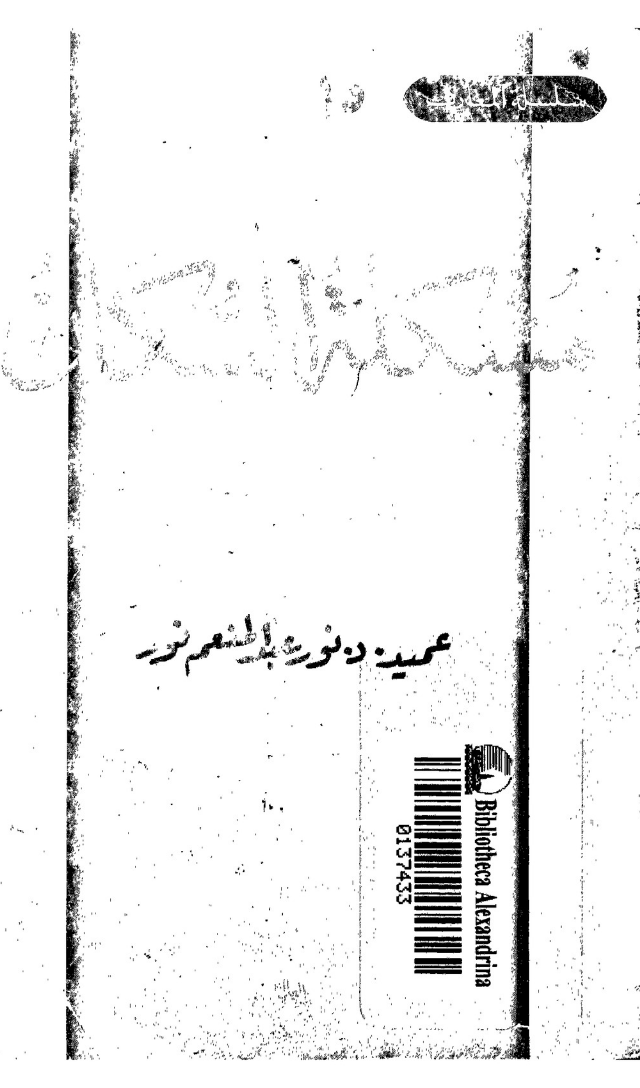

Bibliotheca Alexandrina
0137433

سلسلة المعارف

يشرف عليها

دكتور / رضا فودة

مشكلة السكان والبطالة

عميد دكتور/ نور عبد المنعم نور

مساعد مدير كلية الدفاع الوطنى السابق

اسم الكتاب : مشكلة السكان والبطالة
اسم المؤلف : دكتور/ نور عبد المنعم نور
الجمع التصويرى والإخراج : المكتب العربى للمعارف
رقم الإيداع : ٩٥/٥٠٣٠
الترقيم الدولى : I.S.B.N: 977-276-092-4

الناشر

حقوق التوزيع فى مصر والعالم العربى

للمكتب العربى للمعارف

١٠ ش الفريق محمد رشاد حسن

مصر الجديدة - ميدان الحجاز

ت : ٢٤٢١٥٢٦

مقدمة

تسير تقديرات منظمة الأمم المتحدة إلى أن عدد السكان العالم قد بلغ عام ١٩٩٤ حوالى ٥٦٣ بليون نسمه ويتزايدون بمعدل ٩٠ بليون نسمة سنويا بالتقريب وأن عددهم سيصل عام ٢٠٢٥ إلى حوالى ٨بلايين نسمة ومعظم هذه الزيادة تتركز فى أفقر دول العالم حيث يعيش نحو ٤٥بليون نسمة (٨٠٪من السكان) فى أقل مناطق النمو من العالم ولابد من النظر الى هذه الظاهرة قبل أن تتفاقم فى السنوات القادمة وفى الوقت الذى يولد فيه كل يوم نحو ٣٨٠ ألف نسمة معظمهم أيضا فى الدول النامية.

ويحصل حوالى ١٥٪ من سكان العالم على ٧٥٪ من الدخل القومى ويمعنى آخر أن الجزء الأصغر من سكان العالم يعيش فى بلدان ذات دخل مرتفع (حوالى ٨٠٠مليون نسمة) يزيد متوسطات دخولهم على ٢٠ الف دولار سنويا مقابل أكثر من ثلاثة بلايين لاتزيد متوسطات دخولهم على ٣٥٠ دولارا سنويا يتكدسون فى بلاد تعانى من نقص الموارد وضعف الانتاج وغياب أساليب التنمية البشرية ولذلك عقدت ثلاثة مؤتمرات عالمية اشتركت فيها دول العالم تحت رعاية الأمم المتحدة (بوخارست ١٩٧٤-المكسيك١٩٨٤- القاهرة

١٩٩٤) لمواجهة المشكلة السكانية فى مختلف دول العالم ورفع معدلات التنمية بها.

وقد واجهت مصر مشكلة سكانية خطيرة بلغت حد الانفجار مع منتصف القرن الحالى بسبب الانخفاض المستمر فى معدل الوفيات مع ثبات معدل المواليد على معدله المرتفع نتيجة تقدم الخدمات الصحية فى مصر منذ مطلع القرن العشرين.

ويتضاعف عدد سكان مصر كل ربع قرن بعد أن كان ذلك يحدث كل ٥٠ عاماً، وهذا يؤدى الى ابتلاع التنمية أولا بأول، ويخفض مستوى المعيشة ويزيد الضغط على الخدمات المختلفة فى ظل موارد محدودة لاتستطيع الوفاء باحتياجات الجماهير ورغبتهم فى حياة أفضل كما أخذت الظاهرة فى مصر أبعاداً أكثر حدة نتيجة تركز حياة السكان فى مساحة محدودة من رقعة مصر لاتتجاوز وادى النيل ودلتاه الأمر الذى رفع الكثافة السكانية فى مصر الى مستويات عالية.

وقد اهتمت الدولة بهذه المشكلة ووضعتها فى مقدمة اهتماماتها وشاركت معها المؤسسات الرسمية والشعبية بهدف الوصول الى اسلوب مقبول لعلاج المشكلة يلقى تأييدا شعبيا ويتمشى مع العقائد السماوية والقيم الدينية، وقد

أدى ذلك إلى انخفاض معدل الزيادة السكانية فى مصر من ٢,٨٪ سنويا عام ١٩٨٠ الى حوالى ٢,٢٪ سنويا عام ١٩٩٤ كما ارتفعت نسبة الأسر المشاركة فى برامج تنظيم الأسرة من ٢٨٪ الى ٥٠٪ من مجموع الأسر المصرية فى الريف على حد سواء.

وكان للتعاون المصرى مع البرامج العالمية وللدعم المقدم من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية (صندوق السكان ـ برنامج التنمية صندوق الطفولة - منظمة الصحية العالمية - اليونسكو)، الى جانب المساعدات التى قدمتها عدد من الدول الصديقة شكلت عنصراً هاما فى تدعيم السياسات المصرية للسيطرة على تزايد السكان.

ونتيجة لما سبق فإن مشكلة السكان فى مصر تؤثر بصورة مباشرة على جهود الدولة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتؤدى إلى تزايد حدة مشكلة البطالة وغيرها من المشاكل الاجتماعية الأخرى. لذلك زاد الاهتمام بحل تلك المشكلة وللتغلب على آثارها على كافة المستويات وأصبحت أهم المشكلات القومية التى وضعت لها استراتيجية سكانية تنفيذية ويتمشى مع الخطة القومية للدولة. فبدأت بتشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة فى نوفمبر ١٩٥٦ ثم المجلس القومى للسكان عام ١٩٨٤ وأخيراً وزارة للسكان

والأسرة فى عام ١٩٩٣ بعد أن بلغ تعداد سكان مصر عام ١٩٩٠ حوالى ٥٢ مليون نسمة وسيبلغ عام ٢٠٠٠ حوالى ٧٠ مليون نسمة وعام ٢٠١٠ حوالى ٩٠مليون نسمة وعام ٢٠٢٠ حوالى ١٢٥ مليون نسمة وعام ٢٠٣٠ حوالى ١٧٠ مليون نسمة حسب تقديرات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى ظل معدل نمو متوسط ٣٪ سنويا.

حجم المشكلة السكانية فى مصر

ترتكز المشكلة السكانية فى مصر على ثلاثةعوامل رئيسية ومترابطة هى (الارتفاع فى معدلات النمو السكانى السنوى- سوء توزيع السكان - انخفاض مستوى الخصائص السكانية).

حجم ومعدل نمو السكان :

كان عدد سكان مصر يتضاعف مرة كل خمسين عاماً حيث ارتفع عدد السكان من ٩,٧ مليون نسمه عام ١٨٩٧ إلى مايقترب من ١٩ مليون نسمة عام ١٩٤٧. لكن تضاعف عدد السكان للمرة الثانية تم فى ٣٠ عاماً فقط من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٧٦ . حيث بلغ حوالى ٣٨٠ مليون نسمة. ومن المنتظر أن يتضاعف مرة ثانية قبل عام ٢٠٠٠ حيث قدرت كل الدراسات احتمالات وصولة إلى حوالى ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.

ورغم أنه من النادر أن تجد بين الدول النامية فى العصر الحالى دولة ذات تاريخ طويل فى مجال التسجيلات المتعلقة بالاحصاءات السكانية مثل مصر. ذلك أن أول تعداد أجرى فى مصر يرجع تاريخه إلى عام ٣٣٤٠ قبل الميلاد.

كما يعود تاريخ أول عملية عد للسكان فى العصور الحديثة إلى عام ١٨٠٠ حيث قدر بنحو ٢,٥مليون نسمة ثم فى منتصف القرن التاسع بلغ ٤,٥مليون نسمة ثم فى عام ١٨٨٢ بلغ ٦,٨مليون نسمة. ومنذ عام ١٨٩٧ بدأت مصر فى تطبيق نظام التعداد الشامل كل عشر سنوات. ويشير آخر تعداد رسمى عام ١٩٨٦ إلى أن عدد السكان بلغ ٤٨,٣مليون نسمة.

أما بالنسبة لمعدل النمو السكانى فقد بلغ ١,٥٪ سنوياً فى بداية هذا القرن ثم بدأ فى الارتفاع منذ الخمسينات إلى ٢,٥٪ وفى الثمانينات بلغ ٢,٨٪ (تعداد ١٩٨٦) إلى أن تراجع مع بداية ١٩٩٢ إلى ٢,٢٪ سنوياً.

كما أن نسبة ومعدلات المواليد قد انخفضت منذ الستينات من ٤٠٪ إلى أن وصلت عام ١٩٩٠ إلى ٣٢,٥٪ وعام ١٩٩٣ إلى ٢٨,٩٪ سنويا فى حين انخفضت أيضاً معدلات الوفيات من ١٩٪ فى بداية الخمسينات إلى حوالى ١٠٪ فى بداية الثمانينات، مما أدى إلى ارتفاع توقع البقاء على قيد الحياة إلى مايزيد على ٦٤سنة فى التسعينات، على عكس معدل النمو الذى ارتفع.

ولما كانت مشكلة النمو السكانى تعد من المشاكل المعقدة وذلك لصغر مساحة الأراضى المنزرعة بالمقارنة بعدد السكان حيث أن أكثر من ٩٧٪ من السكان (٥٤مليون نسمة عام ١٩٩٢) يتركزون فى حوالى ٤٪ من مساحة

الجمهورية التى تزيد قليلاً على مليون كيلو متر مربع تاركين الجزء الباقى ٩٦٪ ومعظمه من الصحراء.

وقد أدى التركيز السكانى فى مصر حول النيل والدلتا إلى أن بلغت الكثافة السكانية فى عام ١٩٨٦ حوالى ٤٨ فرداً لكل كيلو متر مربع من المساحة الكلية وأكثر من ١١٧٠ فرداً لكل كيلو متر مربع من المساحة المأهولة ومن المنتظر زيادتها عام ٢٠٠١ إلى حوالى ١٢٩٠ فرداً لكل كيلو متر مربع.

ويعتبر التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر نموذجاً للتوزيع الذى يعطى المناطق الحضرية أهمية كبيرة فمن واقع بيانات تعداد ١٩٨٦ نجد أن ٤٢٪ من سكان المناطق الحضرية يعيشون فى مدينتى القاهرة والأسكندرية وأن سكان العاصمة بلغ عام ١٩٨٦ حوالى ٦,٦مليون نسمة وسيصل عام ١٩٩٦ إلى حوالى ٧,٦ مليون نسمة.

وتقدر أعداد الهجرة المؤقتة إلى الدول العربية والذين يعملون فى الخارج طبقاً لتعداد عام ١٩٨٦ بنحو ٢,٢٥٠ مليون نسمة.

وترتيباً على ما سبق بدأت حكومة مصر فى إرساء دعائم السياسة السكانية الحديثة بإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ثم فى عام ١٩٥٣ شكلت لجنة قومية للسكان لدراسة المشاكل السكانية. وفى عام ١٩٦٥ أنشئ المجلس

الأعلى لتنظيم الأسرة وجهاز تنظيم الأسرة عام ١٩٦٦ . وفى عام ١٩٧٣ تغير اسم المجلس إلى المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان كما تغير اسم الجهاز إلى جهاز تنظيم الأسرة والسكان. وفى عام ١٩٩٣ صدر القرار الجمهورى رقم ٣٨٠ بتشكيل مجلس الوزراء وتضمن تعيين وزير دولة لشئون السكان والأسرة لأهمية هذا الموضوع فى عمليات التنمية وكمحاولة لإيجاد حلول مناسبة للمشكلة السكانية فى مصر.

تطور برامج تنظيم الأسرة :

من المعروف أن التأثير على معدل المواليد يمكن أن يتحقق فى المدى القصير من خلال برامج تنظيم الأسرة وفى المدى الطويل من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبذل مصر جهوداً كبيرة لدفع معدلات استخدام وسائل تنظيم الأسرة والتى ارتفع معدلها خلال الثمانينات من حوالى ٢٤٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٣٨٪ عام ١٩٨٩ وحوالى ٥٠٪ عام ١٩٩٤.

ولقد شهدت الفترة الأخيرة تعاوناً فى مجال تنظيم الأسرة بين وزارات الصحة والشئون الاجتماعية والسكان والأسرة وذلك لتطوير كافة المراكز القائمة فى هذا المجال من حيث تجهيزها بالمعدات والأدوات والأثاث والتدريب على تقديم الخدمة.

كما تضمنت الاهتمام بالأنشطة الميدانية والانتقالات بل والمقابلات الشخصية بأماكن العمل والمساكن للتعريف والتشجيع على مشروعات تنظيم الأسرة بالإضافة إلى اهتمام المحليات على جميع مستوياتها لدفع الجهود لتنظيم الأسرة والعمل على حل المشاكل المتعلقة بها.

ومن المتوقع أن تأتى كل هذه الأنشطة بتأثير إيجابى فى مجال استخدام وسائل تنظيم الأسرة فى الفترة الحالية وفى المستقبل وخاصة من خلال تدعيم أنشطة هذه المشروعات والتوسع فى تحقيق انجازاتها بالتعاون مع حكومات الدول الصديقة والمنظمات الدولية المختلفة مثل مؤتمر السكان والتنمية الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٩٤ والتابع للأمم المتحدة.

وبالرغم من كل الجهود السابقة فى مجال برامج تنظيم الأسرة إلا أن هناك عدة صعوبات تواجه تلك الجهود منها الآتى :

أ ـ وجود مفهوم لدى عدد كبير من السكان بتعارض استخدام وسائل تنظيم الأسرة مع القيم الدينية الأمر الذى يلزم زيادة جهود رجال الدين لزيادة الوعى بالقضايا السكانية وآثارها المختلفة واستصدار الآراء والفتاوى بعدم تعارض الدين مع تنظيم الأسرة ولو فى حالات وأسباب معينة.

ب ـ الرغبة فى الإنجاب وبالتالى عدم لجوء الأسر إلى فكرة التنظيم سواء تحت مفاهيم ضرورة الإنجاب لعدد كبير من الأطفال كهدف اجتماعى أو دينى

أو مادي قد يأتى من وراء ذلك كأن تكون أسرة كبيرة مثلا أو كسباً للرزق من خلال دفع الأبناء للعمل ومساعدة عائل الأسرة.

جـ ـ الخوف من أن تحدث وسائل تنظيم الأسرة آثاراً ضارة، وقد تحدث تلك الآثار ولكنها ناتجة أساساً عن عدم استخدام الوسائل المناسبة أو تداول الشائعات أو الأحاديث غير العلمية نحو فوائدها أو ما قد تحدثه من آثار صحية سلبية على مستخدميها لذا يلزم التوعية بضرورة الكشف الطبى واختيار الوسائل المناسبة وفى التوقيتات المناسبة.

د ـ اختلاف مستويات مستخدمي وسائل تنظيم الأسرة ومناطق توزيعهم وأماكنهم وخصائص السكان فنجد أن السكان من إناث أو ذكور الأكثر مستوى فى التعليم وكذا العاملين يقبلون على استخدام وسائل تنظيم الأسرة بل وعلى قبول وتبنى أسرة صغيرة وعلى العكس في السكان الأميين والمناطق الريفية أو غير العاملين فلا يقبلون على استخدام تلك الوسائل ويفضلون كثرة الأبناء وهنا تزداد معدلات الانجاب.

هـ ـ هناك اعتبارات أخرى أيضاً مثل ارتفاع مستوى الأمية والتفضيل النسبى للأطفال أو المواليد الذكور على الإناث الأمر الذى قد يدفع الأسرة إلى كثرة الإنجاب سعياً لإنجاب الطفل ـ إرتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع رغم الإنجازات الكبيرة فى هذا الشأن.

التوزيع السكاني غير المتوازي

أ- التوزيع الجغرافى للسكان :

بالرغم من أن المساحة الكلية لمصر تزيد قليلاً على مليون كيلو متر مربع كما - ذكر سلفاً - إلا أن السكان يتركزون فى الشريط الضيق لوادى النيل ودلتاه بالاضافة إلى الواحات القليلة وسط الصحراء. وتمثل المساحة المأهولة بالسكان نسبة ضئيلة من جملة المساحة (٥ , ٤٪) وترتب على ذلك أن مصر تعانى من كثافة سكانية عالية إذا ما قورنت بالكثافة السكانية فى دول العالم، حيث تبلغ طبقاً لتعداد عام ١٩٨٦ حوالى ٤٨ فرداً لكل كيلو متر مربع من المسافة الكلية وأكثر من ١١٧٠ فرداً لكل كيلو متر مربع من المساحة المأهولة. ووفقاً لنفس التعداد يبلغ عدد سكان محافظات الحدود الخمس (البحر الأحمر - الوادى الجديد - مطروح - شمال سيناء - جنوب سيناء) نحو ٥٦٥٣٨٩ نسمة بنسبة ٢ , ١٪ من إجمالى التعداد السكانى بينما تبلغ مساحة هذه المحافظات ٨٥٢٠١٦ كم٢ بنسبة ٥ , ٨٥٪ من إجمالى مساحة الجمهورية، وإذا أخذنا فى الاعتبار أن مساحة محافظة الأسكندرية تشمل قسم العامرية وأن محافظة السويس تشمل قسم عتاقة وأن محافظة البحيرة تشمل وادى

النطرون وهى كلها مساحة صحراوية تبين لنا أن أكثر من ٩٦٪ من السكان يعيشون على ٤٪ من مساحة مصر.

من ناحية أخرى نجد أن محافظة القاهرة تحتل الترتيب الأول على مستوى الجمهورية حوالى ستة ملايين نسمة بنسبة ١٢٪ من اجمالى السكان ومساحتها ٢١٤ ألف كم٢ وبكثافة ٢٨٢٥٩ فرداً / كم٢ تليها محافظة الجيزة ثم الدقهلية والشرقية والبحيرة والأسكندرية فى حين تمثل الخمس محافظات السالفة مجتمعة مثلاً الترتيب رقم ١٩ بمساحتها التى تتعدى ٥ . ٨٥٪ من مساحة الجمهورية. وتمثل بورسعيد الترتيب رقم ٢٢ والأخير بنسبة ٦٪ من السكان (٣٩٩,٧٩٣ نسمة) وبمساحة ٧٢ ألف كم٢.

ب. توزيع السكان حسب الحالة التعليمية :

وفقاً لبيانات ١٩٨٦ تبلغ نسبة الأمية بين السكان البالغين ١٠سنوات فأكثر ٤٩,٦٪ بعد أن بعد أن كانت ٥ , ٧٠٪ عام ١٩٦٠ أى أن الأمية انخفضت بنسبة ٢٠٪ خلال ربع قرن وأن عدد خريجى الجامعات المصرية بلغ ١٠٣٦٤١ ألف طالب مؤهل عال فى حين يتواجد بها ٥٨٧ ألف طالب تحت الدراسة وأن عدد الحاصلين على شهادة الابتدائية العامة والأزهرية نفس العام ١,٨٨ مليون طالب والاعدادية ٥٦٠ ألف طالب والثانوية العامة ١٣٣ ألف طالب.

جـ- توزيع السكان حسب النوع :

وفقاً لتعداد ١٩٨٦ بلغ عدد الذكور نحو ٢٤,٥ مليون نسمة وعدد الإناث ٢٣,٥ مليون نسمة وأن إجمالى السكان بلغ نحو ٤٨ مليون نسمة ومن هنا يتضح أن عدد الذكور يتساوى تقريباً مع عدد الإناث حيث الفاصل غير كبير بينها وأن النسبة تكون ٥١٪ إلى ٤٩٪ تقريباً الأمر الذى يؤثر على معدلات الخصوبة والتى ترتفع بزواج الذكور والإناث المتساوين تقريباً.

د- توزيع السكان حسب السن ومعدل الإعالة [1] :

وفقاً لتعداد ١٩٨٦ فإن نسبة السكان حتى سن ١٤ سنة تمثل ٤٠٪ ومن سن ١٥ - ٦٤ سنة تمثل ٥٦,١٪ ومن سن ٦٥ سنة فأكثر تمثل ٣,٩٪ (من إجمالى السكان).

كما يبلغ عدد السكان داخل قوة العمل حوالى ١٣,٤مليون بنسبة ٢٧,٨ من جملة السكان وهو مايعنى أن كل فرد داخل قوة العمل يعول فى المتوسط ٢,٦فرد بالاضافة إلى نفسه أى أن معدل الإعالة يصل إلى ٣,٦ فرد لكل فرد فى داخل قوة العمل.

---

(١) معدل الإعالة : يقصد به نسبة العاملين الذين يعولون غير العاملين فى الدولة.

لذا كان من الأهداف الرئيسية لمصر وضع خريطة جديدة لعام ٢٠٠٠ وذلك بوضع حلول جذرية للتكدس السكانى والاستفادة من المساحات غير المسكونة والثروات الطبيعية غير المستغلة والعمل على إنشاء مراكز جذب سكانية جديدة يتم اختيارها على أسس سليمة ويراعى فيها انخفاض تكلفة إقامة المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية مع مراعاة توفير الوسائل الكفيلة بتشجيع السكان للتوطن بها حتى يمكن تجنب إقامة مدن جديدة يعزف السكان عن الإقامة بها

وفيما يأتى بعض الأساليب التى تساعد على تحسين خريطة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر :

(١) خفض الكثافة السكانية من خلال زيادة مساحة الأراضى المستصلحة وتشجيع السكان على الانتقال إلى والإقامة فى المناطق المستصلحة.

(٢) التوسع فى إنشاء المدن الجديدة فى الصحراء وتشجيع السكان للإنتقال إليها مع نقل بعض المصالح الحكومية إلى تلك المدن.

(٣) الحد من الهجرة من الريف إلى المدن من خلال العمل على رفع مستوى المعيشة فى المناطق الريفية بتشجيع المشروعات الصغيرة ومشروع الصندوق الإجتماعى للتنمية.

(٤) تقديم خدمات متطورة فى التعليم والصحة وباقى الخدمات فى المناطق الصحراوية خارج الوادى والدلتا مثل الجامعات والمستشفيات بدلاً من تكديسها فى المدن الكبيرة والعاصمة.

(٥) تشجيع إقامة المشروعات السياحية والخدمات الترفيهية فى المناطق الصحراوية مثل القرى السياحية لجذب مجتمعات جديدة من العاملين بتلك المشروعات.

(٦) الحزم فى تنفيذ قوانين عدم إقامة المبانى على الأراضى الزراعية وتجريفها والتركيز على زيادة الرقعة الزراعية عن طريق استغلال مياه الأمطار والآبار الجوفية فى المناطق الصحراوية لاستيعاب جزء كبير من السكان على تلك الأراضى وإقامة مجتمعات حولها مثل محافظات سيناء الشمالية والجنوبية ومطروح والبحر الأحمر.

انخفاض مستوي خصائص السكان

أ- التركيب العمري للسكان :

أدت الزيادة السريعة فى السكان وارتفاع مستوى الخصوبة إلى أن أصبح الهرم السكانى فى مصر ذا قاعدة عريضة تتضمن نسباً عالية من السكان دون سن ١٥ عاماً حوالى (٤٠٪ حسب تعداد عام ٨٦) وزيادة عدد السكان فى هذه الفئة العمرية يمثل عبئاً على المجتمع حيث أنها فئة غير فعالة فى المجتمع ومستهلكة وتحتاج إلى العديد من الخدمات حتى تصبح فئة منتجة يستفيد منها المجتمع وهى بذلك تمثل عبئاً على الاقتصاد المصرى وموارده المحدودة نظراً لما تستهلكه، وضرورة توفير احتياجاتها من الغذاء والخدمات من تعليم وصحة والتى كان من الممكن توجيهها لدفع عملية التنمية ورفع مستوى المعيشة.

وبإضافة كبار السن المعالين (حوالى ٤٪ من السكان) تكون إجمالى النسبة ٤٤٪ هذا إضافة إلى نسبة الاعالة التى تبلغ ١:٣ وهى نسبة مرتفعة مقرونة بمثيلاتها فى دول العالم.

ب ـ المستوي التعليمي ونسبة الأمية :

(١) يعد توافر مستوى معين من التعليم ضرورياً لتطور مستوى الفرد والمجتمع بل يعتبر من العناصر الرئيسية الهامة للتنمية وبالتالى فإن التعليم فى حد ذاته يشكل وينعكس على اتجاهات وسلوك الأفراد نحو كثير من القضايا التى تدفع بعجلة التنمية للأمام. ولذلك فإن التعليم يؤثر فى التغيرات السكانية ويتأثر بها ولا تعدى الارتفاع فى معدلات الزيادة السكانية إلى نسبة الاستيعاب لهؤلاء السكان فى المراحل التعليمية المختلفة فقط وإنما تتعدى إلى التأثير على نوعية التعليم نفسه وكفاءته والموارد المختلفة التى توجه إلى نواحى ومراحل التعليم المختلفة والتى كان يمكن توجيهها لرفع كفاءة المدرسين وزيادة دعم الخدمات التعليمية أو فى اتجاهات تنموية أخرى.

(٢) من الظواهر الهامة التى تؤثر على التنمية فى مصر زيادة نسبة الأمية بين السكان إذ بلغت طبقاً لتعداد ١٩٧٦ حوالى ٧٣٪ للإناث، ٤٣٪ للذكور ثم انخفضت هذه النسبة انخفاضاً ليس بالكثير فى تعداد ١٩٨٦ حيث بلغت حوالى ٦٢٪ للإناث إلا أن المتتبع لهذه الظاهرة يجد أنها تلاقى بعض الانحسار نتيجة جهود الدولة والاجراءات المختلفة نحوها.

(٣) ويمكن أن تتخذ بعض الاجراءات لمحاربة تلك الظاهرة أهمها :

- تعبئة كل الجهود لحل تلك المشكلة لذا تم تشكيل المجلس القومى لتعليم الكبار ومحو الأمية بحيث يمكن اعداد استراتيجية وسياسات تنفيذية على وضع التصور الشامل لأنسب الحلول المناسبة النظرية والتطبيقية.

- الارتقاع بمستوى المناهج التعليمية لمواكبة التقدم التكنولوجى الحديث فلا يمكن أن تبقى المناهج والمواد التعليمية الدراسية جامدة دون تعديل لفترات طويلة.

- الاهتمام والعناية بالمناهج والبرامج الدراسية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لخلق كادر وقيادات قادرة على قيادة عملية التنمية بكفاءة معتمدة على الأسس والأساليب العلمية الصحيحة.

- اهتمام الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العلمية بالدراسات السكانية من النواحى المختلفة لإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة القضايا الناشئة عنها مثل (محو الأمية - البطالة - العشوائيات - انخفاض المستوى الصحى -..).

جـ- مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي :

تعكس نسبة مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى حسب النوع تأثيراً كبيراً فنجد مثلاً انخفاض مساهمة الاناث فى هذا النشاط يمثل نسبة كبيرة

(حوالى ٦٪ من جملة الإناث ٦ سنوات فأكثر) فى تعداد ١٩٨٦ وذلك رغم أهمية اشتراك المرأة فى عملية التنمية.

من الناحية الأخرى نجد نسبة عالية من السكان تركز نشاطها فى المجال الزراعى مقرونة بباقى النسب فى الصناعة وباقى الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

وترتيباً على ما سبق فإنه يجب التركيز على الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية ــ والسابق الإشارة إليها ــ دون التركيز فقط على عامل النمو السكانى حتى لا تظل المشكلة السكانية قائمة ولأن البعدين الآخرين (التوزيع السكانى غير المتوازن - إنخفاض الخصائص السكانية) لا يقلان أهمية عن بعد النمو السكانى.

آثار المشكلة السكانية
علي التنمية في مصر

بعد استعراض حجم المشكلة السكانية فى مصر يتضح أن لها إنعكاسات وتأثيرات حادة وجسيمة على الأبعاد التنموية المختلفة وهذا يؤدى بدوره إلى خلق مشاكل متوازية معها وعلى رأس تلك المشاكل مشكلة البطالة والأمية وغيرها من المشاكل الأخرى وبالتالى يجب أن تركز كل الجهود لحل المشكلة السكانية.

وباستعراض تأثير المشكلة السكانية على أبعاد التنمية المختلفة نجد الآتى:

أ- الآثار الاقتصادية :

(١) زيادة الطلب على السلع الغذائية اللازمة للسكان.

(٢) ظهور مشكلة البطالة بأشكالها المختلفة (بطالة كاملة – موسمية – مقنعة–سافرة).

(٣) الانخفاض المستمر لمستوى المعيشة للفرد نتيجة زيادة عدد الأسرة

وانخفاض أو ثبات الدخل الأمر الذى ينتج عنه أيضاً زيادة الهجرة من الريف للحضر وارتفاع الكثافة السكانية فى المناطق الحضرية.

(٤) ضعف القدرة الانتاجية للعنصر البشرى نتيجة عدم التوازن فى خصائص التركيب النوعى للسكان والذى يظهر فى ارتفاع نسبة صغار السن وبالتالى إزدياد أعباء الاعالة وتدبير الموارد المختلفة لمواجهة هذه الظاهرة.

(٥) أن معدلات التنمية الحالية فى مصر (عام ١٩٩٤) تبلغ حوالى ٨,٤٪ سنوياً وأن الزيادة السكانية تبلغ نسبها حوالى ٢,٢٪ سنويا وبالتالى فإن صافى عائد التنمية يبلغ ٥,٢٪ وهو معدل لا يكفى للارتفاع والارتقاء بالتنمية بشكل عام سواء كدولة نامية أو لتحقيق رفاهية أو إزدهار.

(٦) انخفاض حصة الفرد من الأرض الزراعية المخصصة الأمر الذى يؤثر على مستوى معيشة الأسرة فى الريف نظراً لأن معدلات التزايد السكانى تزيد بمعدلات أكبر كثيراً من معدل زيادة الأرض الزراعية وأيضاً انخفاض حصة الفرد من الغلة الانتاجية للتركيب المحصولى وتفتيت الأرض الزراعية والحيازات الزراعية.

(٧) ارتفاع حجم الاستيراد من الخارج لمواجهة الاحتياجات المختلفة للسكان والمتزايدة.

(٨) زيادة حجم البطالة بكافة أنواعها وأشكالها المختلفة.

ب ـ الآثار الاجتماعية :

(١) عدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية لمستلزمات السكان ويؤدى ذلك إلى تدهور النوعية البشرية للسكان.

(٢) ارتفاع معدلات الأمية نتيجة قلة الموارد والخدمات التعليمية.

(٣) انخفاض مستويات المرافق العامة والمواصلات والمساكن وباقى الخدمات فى مواجهة احتياجات السكان المتزايدة بسرعة بالرغم من الجهود التى تبذل.

(٤) انخفاض معدلات الاستثمارات التى تخصص فى خطط التنمية وخاصة فى مجال المستشفيات والمدارس والتى تؤدى بالتالى لزيادة عدد التلاميذ فى الفصل الواحد وكذلك زيادة عدد المرضى المخصصين للسرير الواحد.

(٥) تزايد المشاكل الأمنية ـ مثل الجرائم وخلافه ـ نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية فى المناطق المأهولة بالسكان وأخيراً عدم شعور المواطن بالأمان على نفسه وممتلكاته.

(٦) انتشار العشوائيات مثل العشش والبؤر غير الصحية نتيجة عدم

كفاية خطط الدولة الإسكانية لبناء المساكن اللازمة للسكان الأمر الذى ترتب عليه أيضاً المغالاة فى أسعار المساكن والقضايا الناشئةبين الملاك والمستأجرين.

(٧) تدنى المستوى السلوكى للأفراد نتيجة الكثافة السكانية فى المناطق السكانية المزدحمة والتى لا تجد بديلا للانتقال خارجها حيث تسكن بعض الأسر كامله فى وحدات سكنيه مثلاً مكونة من غرفة واحدة أو غرفتين.

(٨) قيام بعض السكان بالهجرة الخارجية أو العمل خارج الجمهورية وخاصة الأب أو الأم (العائل الرئيسى للأسرة) مما يؤدى إلى التفكك الأسرى أو عدم المحافظة على التقاليد والعادات والسلوكيات الاجتماعية ويجرف الأسر والأبناء إلى مغالطات وأخطاء نتيجة عدم وجود عائل الأسرة معها.

أسلوب التغلب علي المشكلة السكانية في مصر :

١ ـ التوسع الأفقى والرأسى فى الأراضى الزراعية بزيادة استصلاح الأراضى واستخدام الطرق الحديثة (الميكنة الزراعية ـ وسائل الرى الحديثة) فى الزراعة مع استخدام المواد الكيماوية والمبيدات الزراعية واستنباط سلالات زراعية ذات إنتاجية عالية ـ استخدام وسائل جديدة للجمع والنقل والتداول والتخزين لتقليل الفاقد من المحاصيل الزراعية ـ الاهتمام بالبحوث

الزراعية بشأن التربة ومقاومة الآفات وترشيد مياه الرى ـ التخطيط لمشروعات زراعية كبيرة مثل (مشروع الوادى الجديد ـ العوينات ـ الصالحية ـ الصحراء الغربية ـ سهل الطينة فى العريش ـ...)

٢ ـ الاهتمام بالثروة الحيوانية ومشروعات الألبان والدواجن والثروة السمكيه والبحيرات السمكية الصناعية.

٣ ـ التوسع فى المشروعات الصناعية وخاصة فى المدن الجديدة أو المناطق الصحراوية لخلق مجتمعات عمرانية جديدة وزيادة الناتج الصناعى وبالتالى القضاء على الكثافة السكانية العالية فى المدن القديمة.

٤ ـ استخدام التكنولوجيا الصناعية الحديثة سواء فى المعدات أو الآلات أو تأهيل العاملين عليها.

٥ ـ ضرورة الاهتمام بالتصنيع الريفى كاستراتيجية تعمل على استقطاب فائض العمالة الزراعية.

٦ ـ الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والتشجيع على تمويلها من خلال الصندوق الاجتماعى أو من البنوك بفوائد قليلة.

٧ ـ التوسع فى سياسات التصدير للخارج على أن تشمل جميع المنتجات

المصرية دون تركيز على سلعة أو أكثر وتقديم كافة التسهيلات لنجاح تلك السياسات.

٨ ـ استكمال مشروعات البنية الأساسية (المرافق ـ الخدمات) التى من شأنها خلق المناخ المناسب من الاستثمارات الداخلية والخارجية.

٩ ـ التوسع فى استخدام برامج تنظيم الأسرة داخل الحضر والريف مع استغلال كافة الامكانيات المادية والاعلامية للتعريف به بالتعاون مع التنظيمات والمؤسسات النقدية الخارجية والجهات الدينية وتوفير الامكانيات الطبية أيضاً.

١ ـ استغلال الوسائل الاعلامية لتوعية السكان بأهمية المحافظة على أسر صغيرة العدد والتأثيرات الضارة لزيادة عدد الأسرة والسكان على الدخل والمستوى المعيشى والصحى والتعليمى.

١١ ـ التنسيق مع الدول العربية والاسلامية والأفريقية على استيعاب أعداد من السكان للعمل داخل أسواق العمل الخاصة بتلك الدول.

١٢ ـ وضع القوانين والتشريعات القانونية التى تنظم العلاقة السكانية (الزراعية ـ الإسكانية ...) أو تنظيم النواحى الاقتصادية المختلفة بما يسهل

عمليات التنمية الاقتصادية والاستثمار والتصدير والعمالة والعمل والانتقال.

١٣ ـ التوسع فى بناء المدارس والفصول التعليمية وتعديل المناهج التعليمية طبقاً لمتطلبات خطة التنمية اللازمة واتباع أحدث المناهج التكنولوجية اللازمة لتطوير التعليم لما لذلك من تأثير على معدلات الانجاب ومفهوم الأسرة.

مشكلة البطالة فى مصر

أصبحت مشكلة البطالة ظاهرة عالمية يحاول الاقتصاديون والسياسيون فى أغلب دول العالم إيجاد حلول علمية للسيطرة عليها ولكنهم لم ينجحوا حتى اليوم حيث أصبحت البطالة ظاهرة تعانى منها معظم دول العالم. وهناك دول كثيرة تعانى من قسوة المشكلة وعاجزة عن السيطرة عليها رغم الجهود التى تبذلها . فالاحصائيات المنشورة عن البطالة فى أوروبا مثلاً تؤكد أن عدد العاطلين فى المجموعة الأوروبية عام ١٩٩٣ قد وصل إلى ٣٥ مليون عاطل.

وزاد من حجم القلق الذى يسود الأوساط الدولية أن نسبة البطالة إلى قوة العمل قد وصلت إلى أعلى معدلاتها منذ عام ١٩٣٠ . ويكفى أن نشير إلى أن نسبة العاطلين إلى قوة العمل فى بعض دول العالم الكبرى فى نهاية ١٩٩٣ مثل الولايات المتحدة الأمريكية قد وصل إلى ٦,٤٪ وفرنسا إلى ١٢٪ وبريطانيا ٩,٨٪ وألمانيا ٩٪ كما تشير الاحصاءات الدولية المعتمدة إلى وجود حوالى ٥٠٠ مليون عاطل بين سكان هذه الدول.

ولذلك اتفق جميع المسئولين فى تلك الدول على أن الحلول يجب أن تبتعد عن التشغيل فى الحكومة لما يمثله هذا الحل من استبدال مشكلة واحدة

بمجموعة من المشاكل المزمنة التى تؤثر على مسار التنمية والتقدم فاستبعدوا فكرة توظيف العاطلين فى الوزارات والمصالح الحكومية نظراً لأنها تؤدى إلى زيادة حجم الانفاق الحكومى الدائم السنوى وبالتالى يلزم لتغطية ذلك زيادة الضرائب وهذه الزيادة غير مطلوبة حتى فى الدول الغنية. الأمر الثانى : أن تشغيل العاطلين فى الحكومة يؤدى إلى حل شكلى للمشكلة فهى تحولهم إلى بطالة مقنعة وعمالة مكدسة بلا عمل ويسعد الأفراد عند بدء التحاقهم بالحكومة، ولكنهم وبعد أيام معدودة يشكون ويهاجمون الجهات المسئولة بالحكومة بسبب ضعف الأجور وقلة الأعمال.

وقد يستحيل حل مشكلة البطالة فى دولة قد تفاقمت فيها وتزايد حجمها عبر سنوات. إذ أن وجود فرص جديدة لاستيعاب الذين وصلوا إلى سن العمل يحتاج لمشروعات كثيرة بل كبيرة الحجم وكذا استثمارات عالية واضافية، وأن الحل يكمن فى زيادة عدد المستثمرين والاستثمارات لايجاد فرص عمل جديدة ولعدم تحميل الجهاز الحكومى بهؤلاء العاطلين.

وتعد مشكلة البطالة من أكبر التحديات التى تواجه مصر خلال عقد التسعينات والتى قررت فيها الدولة فى عام ١٩٩٤ وضع حلول جذرية لها بعد مدة طويلة مضت دون مواجهة فعالة مما أدى إلى زيادة حدتها .

وتشغل مشكلة البطالة بال المواطن العادى الذى يسعى إلى الحصول على عمل شريف يسد حاجته ويحفظ كرامته وتزداد خطورة هذه المشكلة فى حالة تواجد نسبة كبرى من العاملين أو فى حالة وجود بطالة سافرة من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس والذين ينتظرون مدة قد تصل إلى خمس سنوات أو تزيد قبل أن يصل إليها الدور للحصول على عمل مقابل أجر لا يكفى لضروريات الحياة، وبعيداً عن تكوين حياة أسرية. تعد البطالة أيضاً وخاصة بين الشباب عاملاً رئيسياً لعدد من مشكلات البطالة. الأمر الذى يؤكد خطورتها ويجعلها على قمة الأولويات لاهتمامات المسئولين بالدولة حالياً ويجميع مؤسساتها وقطاعاتها الرسمية لما تشكلة من تهديد لأمنها القومى.

ولا شك أنه من هذا المنطلق حرص الرئيس حسنى مبارك عندما وضع مشكلة البطالة فى مكانها الصحيح على قمة الأولويات التى يجبأن يتجه إليها برنامج الاصلاح والتحرر الاقتصادى فإنه كان يدرك تماماً مدى خطورتها بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وارتباطها الوثيق بمشكلة السكان فى مصر.

أنواع البطالة :

أ ـ البطالة السافرة :

وتنجم عن وجود قوة بشرية راغبة فى العمل ولها القدرة عليه ولا تجد عملاً على الاطلاق وذلك خلال فترة زمنية معينة.

ب ـ البطالة المقنعة (المستترة) :

وتنجم عن وجود انتاجية منخفضة أو سالبة للقوى العاملة أو فى حالة زيادة القوى العاملة فى قطاع معين عن حاجته الفعلية وبالتالى فى ظروف دخل مادى أقل من الاحتياجات الفعلية.

جـ ـ البطالة الدورية :

وهى التى تحدث بسبب طبيعة النشاط الاقتصادى الذى يمر دورياً بحالات هبوط (الكساد ـ الركود ـ..) تخلق هبوطاً فى الطلب على اليد العاملة وبالتالى تخلق بطالة مؤقتة سرعان ما تزول باستعادة النشاط الاقتصادى لحيويته وإزدهاره.

د ـ البطالة البنيوية :

وتنجم عن تغيير أساسى وطويل الأجل فى الطلب على العمال أو فى

ظروف التقدم التكنولوجي فى قطاع صناعى أو اقتصادى معين، كالبطالة مثلاً فى قطاع استخراج الفحم - نتيجة نقص الطلب العالمى والمحلى عليه مثلا - وهذا النوع يصبح مزمناً ويتطلب تحويل القوى العاملة وإعادة تأهيلها لقطاع آخر.

أسباب مشكلة البطالة :

١ ـ ارتفاع حجم القادمين الجدد إلى سوق العمل سنوياً نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكانى فى مصر،كما ذكرنا سلفاً والتى تؤثر بدورها على حجم القوى العاملة وتبعاً لتقدير الخطة الخمسية الثالثة (٩٢ ـ ١٩٩٧) أن عدد الذين يفدون إلى سوق العمل المصرى سنويا يبلغ نحو أربعمائه ألف عامل جديد.

٢ ـ ارتفاع رصيد وحجم البطالة القائم حالياً بسبب عجز النظام الاقتصادى عن استيعاب كل القادمين إلى سوق العمل سنة بعد سنة والذى اختلفت الاحصائيات والتقديرات المختلفة حوله فى الوقت الحاضر وإن كان يدور حول ما يعادل ١,٥ ـ ٢ مليون عاطل.

٣ ـ ارتفاع وانتشار البطالة المقنعة وهى تمثل تلك النسبة من القوة العاملة التى تشتغل وتعمل فى عمل أو آخر ولكنها لا تضيف شيئاً يذكر إلى الناتج

القومى، وهى أكثر انتشاراً فى العمالة الريفية عنها فى العمالة الحضرية، والتى تكثر وتظهر أيضاً على نطاق واسع فى المصالح الحكومية وشركات القطاع العام تطبيقاً لسياسات حكومية سابقة أخذت على عاتقها الالتزام بتشغيل الخريجين، وليس بناء على حاجة العمل الحقيقية إليها، وترتب على ذلك تكديس العاملين بها بما يجاوز كثيراً حاجة تلك القطاعات وبمرتبات لا تضمن لهم تكوين أسرة.

وفى بعض التقديرات قدر حجم البطالة المقنعة بنحو ٥ ملايين عامل فى الحكومة وتزداد بحوالى مليون عامل (٢٠٪ من العاملين فى الحكومة) وهذه النسبة والعدد تضاف إلى رصيد البطالة السافرة التى ذكرت سلفاً.

٤ ــ البطالة الناشئة عن عملية التحول الاقتصادى (الخصخصة) حيث يقتضى فى بعض الحالات الاستغناء عن نسبة معينة من العمالة الفائضة فى شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو بسبب انكماش بعض الصناعات على أثر تحرير التجارة الخارجية وما تفرضه المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة (الجات ـ التكتلات والتجمعات الاقتصادية ــ الاتجاهات الاقتصادية العالمية للتجارة).

٥ ــ البطالة اليائسة والتى تنشأ نتيجة ظاهرة أو قعود نسبة كبيرة من

المتعطلين عن البحث عن عمل وهى ظاهرة تظهر بحجم أكبر بين الفقراء عن الأغنياء.

٦ ـ إنحسار الطلب على العمالة المصرية بالخارج وخاصة الدول العربية لأسباب مختلفة.

٧ ـ عوامل أخرى مساندة للأسباب السابقة أو نتيجة إمدادها (زيادة السكان بمعدلات عالية ـ نظام التعليم ـ عمل المرأة مما يحد من فرص العمل أمام الرجال...).

حجم مشكلة البطالة في مصر :

اختلفت الآراء حول حجم البطالة فى مصر حيث ذكر أنها قد وصلت إلى عدة ملايين وأنها فى ازدياد، وصلت بعض التقديرات إلى أنها ١٥ ٪ أو ١٧,٥٪ (٣ ـ ٤ ملايين عامل) من حجم الفئة العمرية الراغبة فى العمل أوالقادرة عليه. ويرجع هذا إلى أن مفهوم البطالة فى مصر وأساليب قياسها يؤديان دائماً إلى الخطأ فى التقدير، فمثلا لا يجوز أن نقارن أرقام البطالة فى مصر بأرقامها فى الدول الصناعية، حيث أننا سوف نجد اختلافاً فهى فى الدول الصناعية بطالة دورية تتعلق بفترات الانكماش والانتعاش أى تزيد أو ترتفع فى فترات الانكماش وتنخفض فى فترات الانتعاش.

أما في مصر فإن البطالة هيكلية ترجع أساساً إلى عدم وجود فرص عمل أساسية وتدني معدلات النمو السنوية.

٢ ـ في تقرير حديث قدمه وعرضه مركز معلومات مجلس الوزراء في الربع الأول من عام ١٩٩٤ لحصر دقيق لحجم البطالة ونوعيات المتعطلين في محافظات مصر بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية ووزارة القوى العاملة وجد الآتي :

أ ـ عدد الذين دخلوا في سوق العمل منذ عام ١٩٨٢ حتى ١٩٩٣ وطلبوا العمل هم ٤,٨٤١ مليون فرداً

ب ـ عدد من أمكن تدبير عمل لهم هو ٣,٤١٥,٨٨٧ مليون فردا

جـ ـ إجمالي عدد العاطلين من خريجي الجامعات والمدارس الذين تخرجوا منذ عام ١٩٨٤ وحتى عام ١٩٩٣ هو ١,٤٢٥,١١١ مليون فرداً

د ـ نسبة هؤلاء إلى قوة العمل ٩,٢٪

هـ ـ أن الجزء الأكبر من هؤلاء هم حملة المؤهلات المتوسطة ١,٠٨٩,٣٠٩ أفراد

و ـ أن الجزء الأكبر من هؤلاء موجود في الريف ١,٠٠٧,٣٥٦ فرداً.

ز ـ أن ٣١ ٪ من العاطلين متزوجون وأغلبهم من الإناث أو الذكور الذين لديهم أعمال مؤقتة ٠٦٦ , ٤٣٥ فرداً.

٣ ـ أن التقرير اشتمل أيضاً على عدد من الحقائق والمؤشرات الأخرى إضافة إلى البيانات والأرقام الاحصائية السابقة منها الآتى :

أ ـ أن الحجم الحقيقى للمشكلة والواجب التعامل معه هو ٠٤٧ , ٩٩٠فرداً (حوالى مليون) يبحثون عن وظائف والجزء الآخر يضم أناثا متزوجات ويرغبن فى العمل أى أنه يوجد عائل لهن وبالتالى فإن حاجتهن إلى العمل أقل من حاجة الآخرين إليه.

٤ ــ أن الجزء الأكبر من البطالة موجود فى الريف ولأسباب معروفة وأهمها عدم رغبة الخريجين فى العمل فى الحقول بعد تعلمهم والتوسع الحتمى فى الميكنة من أجل زيادة الانتاج إضافة إلى إقتصار التنمية فى الريف على الانتاج الزراعى وبعض الأنشطة الهامشية المكملة.

٥ ــ أن حملة المؤهلات المتوسطة يمثلون الجزء الأكبر من عدد الباحثين عن عمل (٧٧٪ من إجمالى العاطلين) ومعنى ذلك أن سوق العمل لا تحتاج لمهاراتهم بمعنى أن حملة الدبلوم الصناعى لم يدربوا لكى يكونوا صناعاً، وكذلك حامل الدبلوم التجارى لم يؤهل ليكون فنياً ماهراً فى الأمور المالية.

الحسابية وحامل الدبلوم الزراعى مهارته محدودة لمارسة أعمال الزراعة.

وقد يرجع ذلك لزيادة أعداد الطلبة فى هذا النوع المرحلى من التعليم إضافة إلى عدم وجود مراكز تدريب أو معامل متطورة وكافية لاستيعاب ومواجهة هذه الأعداد المتزايدة والتى تتطلب توافر إمكانيات ضخمة لا تقدر عليها موارد الدولة.

٦ ــ أن هذا الحصر الوارد بالتقرير السابق قد شمل (المؤهلين تعليمياً على المستوى العالى والمتوسط والذين يشكلون ٥٧٪ من جملة العاطلين الذين يصل عددهم إلى حوالى (٣ ـ ٤ ملايين) بنسبة ١٧,٥٪ من قوة العمل إلا أن هذا التقرير لم يضع فى حساباته لحصر أعداد البطالة مثلاً التساقطات التى تحدث عند أى إجراء للقيام بعملية الحصر والتسجيل لأسباب متعددة وكذلك الأعداد التى لم تدخل أساساً فى عملية أو مسار التعليم أو التى دخلت المراحل الالزامية فقط سواء إناثاً أو ذكوراً وأخيراً العاطلين الآخرين نتيجة الأسباب الرئيسية التى تحدث عنها البطالة وتؤدى إلى زيادة حجم المشكلة.

مقترحات حل مشكلة البطالة في مصر :

بداية يجب أن نوضح كما ورد سلفاً أن الحل يتطلب الوقت والجهد والتعاون المستمر والمنتظم من جميع مؤسسات المجتمع وفئاته دون فئة احدة

فقط ويمكن تقديم بعض المقترحات فى هذا الشأن نوجزها فى الآتى:

١ ـ توفير وحفظ الأمن والاستقرار حتى يمكن أن يأمن كل فرد على حياته وبالتالى يقدم على استثمار أمواله فى بلده. كما أن غياب الاستقرار يؤدى إلى انعدام فرص الاستثمار وعدم التشجيع على جذب الأموال الخارجية وبالتالى عدم توافر فرص جديدة للعمل وهذا ما تحرص عليه الدولة.

٢ ـ إزالة العقبات أمام فرص الاستثمار فى مصر وعلى رأسها العقبات الادارية والبيروقراطية والضرائبية أوالمالية وغيرها وهذا ما تسعى الدولة لتحقيقه حالياً من اختصار إجراءات الاستثمار أو إنشاء المشروعات الجديدة، تخفيض الضرائب والرسوم المالية بل وإعطاء الاعفاءات الدائمة والمؤقتة، طرح مشروعات جاهزة للتنفيذ شاملة دراسة الجدوى الاقتصادية لها بمعنى آخر الجدية فى تشجيع الاستثمار.

٣ ــ تفرغ وتركيز الحكومة للاستثمار بأكبر قدر ممكن فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمشروعات الاستراتيجية التى لا تقدر عليها القطاعات الخاصة (المرافق ـ الكهرباء ـ المياه ـ الصرف الصحى ـ الاتصالات التليفونية ـ التدريب والتعليم ـ البناء والتشييد ـ استصلاح الأراضى...) والتى يطلق عليها المشروعات طويلة الأجل ولا يقدر عليها مستثمرو القطاع الخاص

التى تستوعب عدداً كبيراً من العمالة.

٤ ـ التركيز على تشجيع التنمية وخطط التصدير للخارج وتوفير الفرص اللازمة لها وتذليل العقبات نحوها بل وإقامة مؤسسات تصديرية قوية تمارس عملها فى الداخل والخارج لتسويق المنتجات المصدرة.

٥ ـ طرح المشروعات اللازمة لتشجيع وتجميع المدخرات مع تيسير استخدامها فى المجالات المتنوعة للاستثمار.

٦ ـ ضرورة التعاون بين الدولة والأفراد فى تطبيق سياسات ونظم تدريبية حديثة مثل نظام إعادة التأهيل أو التحويل التدريبى لمواجهة المتغيرات الجديدة فى سوق العمل وبالتالى اكتساب المهارات الجديدة المطلوبة لنوعيات العمل الجديدة التى تطلبها السوق.

٧ ـ أهمية تطوير استراتيجية وسياسات التعليم وخاصة التعليم الصناعى والفنى والمهنى. وأن يكون هذا التطوير جذرياً ولوكان ذلك ليس سهلاً، يحتاج وقتاً وموارد إلا أن الأمر الحالى لم يعد مقبولاً فى ظل تجارب العديد من الدول التى سبقتنا وقامت بتطوير التعليم فيها بما يتمشى مع احتياجاتها الفعلية.

٨ ـ حتمية التفكير فى مستقبل تنمية الريف المصرى وعدم قصر النشاط الاقتصادى فيه على الزراعة لاستقطاب الفئات الأخرى من العاملين خريجى الجامعات العليا والمعاهد المتوسطة وإلا سيؤدى ذلك إلى بقاء هؤلاء الخريجين عاطلين دون عمل، بل وسوف ينضم إليهم آلاف جدد ممن أتيحت لهم فرصة التعليم وموطنهم الريف.

٩ ـ وضع برنامج عمل ناجح فى ظل استراتيجية وسياسات وخطط تنفيذية تشمل المقترحات السابقة بحيث توفر فرص عمل سنوية لا تقل سنوياً عن ٤٠٠ألف فرصة عمل جديدة إضافة إلى التصدى لمشكلة البطالة المقنعة وعدم اغفالها.

١٠ ـ أهمية التعاون والتنسيق الاقتصادى الاقليمى على مستوى الدول العربية والأفريقية والاسلامية والاتفاق مع أجهزتها ومؤسساتها لاستيعاب جزء من العمالة لتخفيف حدة المشكلة مع تنظيم عملية التشغيل وادارتها علميا.

١١ ـ تشغيل نسب من المدخرات الحكومية والبنكية في المشروعات التى تستوعب أعداداً وعمالة كبيرة مثل مجال البناء والتشييد واستصلاح وزراعة الأراضى وغيرها.

١٢ ـ وأخيراً فإن المفتاح الرئيسى لحل مشكلة البطالة فى مصر يكمن فى التركيز على مزيد من الاستثمار، والمزيد من المستثمرين وليس فى تكديس الخريجين أو غير المتعلمين فى القطاعات الحكومية أو شركاتها المكدسة أصلاً بالعمالة الزائدة، ويعد الصندوق الاجتماعى أحد مشروعات الدولة الجديدة التى قامت للتخفيف من مشكلة البطالة من منظور البرامج والأدوات التى يستخدمها الصندوق فى هذا المجال وعلى رأسها الخدمات والتنمية والتطوير والترويج للمشروعات الصغيرة (تمويل ـ توسيع وتطوير مشروعات قائمة ـ خدمات ومعونة فنية ـ التدريب على إدارة المشروعات...).

الخلاصة :

أن مصر تعاني من مشكلة سكانية خطيرة حالياً نتيجة ارتفاع معدل النمو السكانى السنوى والذى يعد من أكبر المعدلات عالمياً. الأمر الذي ترتب عليه مضاعفة عدد سكان مصر كل ربع قرن تقريباً بعد أن كانت كل ٥٠ عاماً فى القرن السابق. وبالتالى أكلت هذه الزيادة عائد التنمية أولاً بأول وهددت مستويات المعيشة وضاعفت الضغوط على الخدمات فى ظل الموارد المحددة.

أن هذه المشكلة تهدد المجتمع المصرى وتسببت فى إفراز العديد من الأخطار والمشاكل والتهديدات الأخرى المصاحبة لها مثل مشكلة البطالة والأمية وتدنى الخدمات الصحية وأعمال الارهاب والمديونية وانتشار العشوائيات ومشكلة الاسكان وغيرها وأن تلك المشكلة تعتمد فى أبعادها على ثلاثة أركان رئيسية هى ارتفاع معدل النمو السنوى، وسوء توزيع السكان، وانخفاض مستوى الخصائص السكانية. .

أن الدولة نجحت في التخطيط لبرنامج قومى للسكان فى عقد الثمانينات اعتمد على مصارحة الجماهير بالحقائق وكذلك التوافق مع القيم الدينية والنهوض بالتعليم والخدمات الصحية والتعاون مع الحكومات الصديقة والمنظمات الدولية المختلفة. وكانت محصلة ذلك أن انخفض معدل الزيادة

السكانية من ٢,٨٪ سنوياً عام ١٩٨٠ إلي ٢,٢٪ فى عام١٩٤٤ وارتفعت نسبة الأسر المشاركة في برنامج تنظيم الأسرة من ٢٨٪ إلى ٥٠٪ من مجموع الأسر المصرية في الريف والحضر على حد سواء.

أن أخطر المشاكل الناجمة عن مشكلة السكان فى مصر هى مشكلة البطالة بكافة أنواعها وأشكالها نتيجة التزايد السكاني وقلة الموارد وبالتالى ينتج عنها فائض من العمالة يبلغ طبقاً لتقدير وحصر الجهات الرسمية فى عام ١٩٩٤ إلى حوالى ١,٥ مليون عاطل من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس بينما قدرته بعض الجهات الأخري بنحو ٣ ـ ٤ ملايين عاطل الأمر الذي ترتب عليه أيضاً مخاطر مصاحبة أخرى. لذلك وضعت الحكومة في عام ١٩٩٤ خطة وبرنامجاً قومياً لمواجهة مشكلة البطالة في مصر يشترك فيها القطاع الحكومي والعام والقطاع الخاص تنفذ على أسس علمية وعملية لتشغيل الشباب و بالأسبقية الأولى خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس وبدأت اجراءاتها التنفيذية خلال عام ١٩٤٤.

كما تركز الدولة اليوم على حل قضاياها القومية المختلفة على تصحيح المسارات الاقتصادية وتذليل العقبات أمامها وإصدار القوانين والتيسيرات المختلفة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وبالتالى زيادة معدلات التنمية السنوى

لمواجهة المشاكل السابقة.

وأخيرا فلا شك أن نجاح التجربة المصرية في مجال حل المشكلة السكانية كانت وراء اختيارها لاستضافة المؤتمر الدولى الثالث للسكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ والذي يعد بالتالي مكسباً اضافيا آخر يتيح لها الدخول فى القرن القادم ومعها الحلول المناسبة والجاهزة التى تربط المسألة السكانية بالنمو الاقتصادى بروح جديدة وفكر جديد من خلال النتائج والتوصياتللمؤتمر.

وكما قال الرئيس حسنى مبارك فى حفل تسليمه جائزة الأمم المتحدة للسكان فى جنيف فى شهر يونيه ١٩٩٤ تكريماً له ولمصر لجهودها في حل تلك المشكلة بأنه وضع نصب عينيه منذ توليه المسئولية فى عام ٨١ بضرورة التصدي لمشكلة السكان فى إطار رؤية شاملة تحل أسباب المشكلة بجذورها وتضع الحلول العلمية الصحيحة التى تكفل تضافر الجهود على مواجهة طويلة المدى لأبعاد المشكلة مركزاً على محورين أساسيين :

أولهما : تكثيف كل الجهود وتعبئة كل الموارد من أجل الاسراع بعملية التنمية الشاملة فى إطار خطط خمسية متتابعة بلغ حجم استثماراتها حتى الآن ما يزيد على ٣٠٠مليار جنيه من أجل الارتفاع بمعدلات التنمية إلى حدود

تواجه الآثار المتراكمة لارتفاع معدلات النمو السكاني.

ثانيهما: المواجهة الصريحة للمشكلة السكانية من خلال سياسات محكمة تحفز السكان على المشاركة الحرة والواعية فى برامج سكانية متطورة تستهدف التبصير بأبعاد المشكلة والمشاركة فى مواجهتها حتى لا يبتلع الانفجار السكاني عوائد التنمية وثمارها الطيبة.

الفهرس

الموضوع	الصفحة



الهدف الأساسي من هذه السلسلة هو تبسيط المفاهيم والمصطلحات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية التي تستخدم يوميا تقريبا دون أن يعي الجمهور معناها بوضوح، فمن المدهش أن غالبية المثقفين العرب فضلا عن الجمهور العادي لا يدرك الفرق بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري أو بين التضخم والانكماش، كما لا يعرف إلا النذر اليسير عن النظم السياسية والنظم الاقتصادية، وماهية العلاقات الدولية وآليات عمل المنظمات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية.. إلخ

لذا كان ظهور هذه السلسلة متصديا لتلافي ذلك النقص الثقافي المروع وليسد الفجوة بين الشخص العادي والخبير المتخصص. وهي ضرورة استوجبها تأثير تلك المفاهيم تأثيرا متناميا ومباشرا على حياتنا وعلى مجتمعاتنا وعلى مجمل النشاط البشري عموما.

وقد روعي في هذا التبسيط أن يلم بالمفاهيم الأساسية وأن يكون كافيا بشكل كبير لفهم الموضوعات محل البحث، كما روعي أيضا بشكل أساسي أن يكون في متناول فهم الطالب من سن ١٤ سنة فأكثر.

فهذه السلسلة هي بدون شك دعوة لتكوين وعي ثقافي شامل يساعد في التفاعل مع متطلبات عالم القرن الواحد والعشرين بفاعلية وبإدراك لما يتطلبه هذا العالم من إلمام بهذه المفاهيم الأساسية.

[illegible] الغالي